

التوصيات الخاصة بالهجرة

فى

"تحديات التنمية والتحولات السكانية فى عالم عربى متغير"

إعلان القاهرة

المؤتمر الاقليمى للسكان والتنمية فى الدول العربية

(برنامج عمل المؤتمر الدولى للسكان والتنمية ما بعد عام 2014)

24-26 يونيو/حزيران 2013

المهاجرين والنازحين

- 18- الإلتزام بحماية ورعاية حقوق جميع المهاجرين، بما في ذلك اللاجئين والنازحين، وهو أمر ضروري لتعظيم مساهمتهم في بلدان المنشأ والمهجر على حدٍ سواء؛
- 19- توجيه إهتمام خاص لأوضاع السكان والتنمية في الدول العربية المتضررة من الإحتلال والحروب والنزاعات، خصوصاً فيما يتعلق باللاجئين والنازحين والمعرضين للهجرة القسرية؛
- 20- التأكيد على أهمية حماية ورعاية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين بمن فيهم النازحين واللاجئين وضحايا الإتجار في البشر، وهو أمر ضروري لتعزيز مساهماتهم في بلدان المهجر والمنشأ على حدٍ سواء؛
- 21- ضمان حماية جميع حقوق الإنسان والعمل للمهاجرين الدوليين من المنطقة العربية وفيما بينها؛
- 22- توجيه إهتمام خاص لأوضاع السكان والتنمية في فلسطين والتأكيد على أنها تعيق تحقيق التنمية المستدامة وتؤدي إلى تراجع التقدم نحو تحقيق برنامج عمل القاهرة للسكان والتنمية، نتيجة للإحتلال الاسرائيلي وآثاره على التنمية المستدامة وحقوق الانسان؛

الهجرة والنزوح الداخلي

- ولما كان مستوى التحضر المتسارع، نتيجة الهجرة الداخلية، من المناطق الريفية والتنقل القسري، ينمو بشكل كبير وأن النمو السكاني المستقبلي سوف يتركز في المقام الأول في المناطق الحضرية، ولاسيما المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- 61- تأمين حصول المهاجرين داخل الدولة على مزايا سياسات التوظيف، وسوق العمل، والصحة، والتعليم، والأراضي والإسكان، في ظروف متساوية لتسهيل إندماجهم؛
 - 62- إدراج سياسات وبرامج الهجرة في التخطيط للتنمية وضمان الموارد المالية اللازمة لوضعها موضع التنفيذ؛
 - 63- وضع إستراتيجيات طموحة للتخطيط الحضري لتنشيط دور المدن المتوسطة والصغيرة من خلال تشجيع الإستثمار العام والخاص؛
 - 64- توفير الأراضي وخدمات الإسكان والمرافق، بضمان الدولة للمقيمين في المناطق الحضرية سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل، للذين يعيشون في مناطق عشوائية في مدن المنطقة العربية؛
 - 65- خلق فرص العمل وتوفير مرافق وخدمات إجتماعية جيدة، بما في ذلك التعليم والصحة، وزيادة الإستثمار في قطاع الزراعة والمناطق الريفية من أجل مكافحة البطالة والفقر في تلك المناطق؛

66- تعزيز التفاهم والتنسيق والتعاون فيما يتعلق بالنزوح والهجرة نتيجة تغير المناخ وخطط إعادة التوطين، عند الضرورة، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛

67- الحد من النزوح إلى أقصى حد ممكن عن طريق تيسير الهجرة الداخلية الطوعية؛ مع دعم السكان النازحين من أجل تيسير عودتهم إلى مناطقهم الأصلية، ومراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء المهاجرات داخلياً في جميع التدابير؛

68- تطوير تقديم الخدمات والإستجابة متعددة القطاعات ضد كافة أشكال العنف التي تستهدف النساء والشباب والاطفال والمواكب للنزوح والنزاعات المسلحة، وتوفير التمويل لضمان توافر الإستجابة المناسبة متعددة القطاعات من الخدمات الصحية، والنفسية والإجتماعية والأمنية والقانونية لمواجهة العنف القائم على النوع الإجتماعي، وإتاحتها لجميع السكان المتضررين من النزاع، ويتعين على الحكومات المحلية والوطنية إلى جانب هيئات الإغاثة الإنسانية تسهيل التواصل الفعال بين المهنيين في مختلف القطاعات ذات الصلة؛

69- الإلتزام بمعالجة الظروف المعيشية للناس في التجمعات الحضرية الكبيرة كأولوية، مع ضمان المساواة في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والإجتماعية الأساسية الجيدة وبأسعار معقولة للجميع، بما في ذلك الذين يعيشون في المناطق الريفية وشبه الحضرية، فضلاً عن الفئات الأكثر فقراً وذوي الإعاقة؛

70- ضمان المساواة في الحصول على الخدمات، من خلال توفير التغطية الجغرافية الكافية في المناطق الحضرية والريفية، وتقديم خدمات مجانية أو بأسعار معقولة؛

الهجرة الدولية

اعترافاً بأهمية العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية في مختلف بلدان المنطقة، والحاجة للتصدي للتحديات والاستفادة من الفرص التي تطرحها الهجرة على البلدان المرسل والمستقبل للمهاجرين وعلى دول العبور، والحاجة إلى جعل الهجرة مسألة اختيار حقيقي، وليس لسبب عدم توفر فرص عمل لائقة في أوطانهم.

وبالإشارة إلى نتائج الاجتماع التشاوري الإقليمي حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية تحضيراً للحوار الثاني رفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية، يونيو 2013، نوكد على ما يلي:

٧١- الاعتراف بفوائد الهجرة الدولية ومساهمتها الإيجابية في مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان المرسل والمستقبل للمهاجرين؛

٧٢- دمج فوائد الهجرة من حيث الموارد المالية والبشرية والاجتماعية في خطط التنمية في البلدان المرسله للمهاجرين؛

٧٣- لما كانت التحويلات هي موارد خاصة للمهاجرين الدوليين وأسرهم، ينبغي توفير الحوافز لوضعها في خدمة التنمية؛ ولتحقيق هذه الغاية:

- ينبغي على البلدان المرسله والمستقبله للمهاجرين أن تلتزم بخفض تكاليف التحويلات من خلال تشجيع المنافسة وتبوع البنوك وغيرها من قنوات التحويلات الرسمية؛
- ينبغي على البلدان المستقبله للمهاجرين النظر في الإعفاءات الضريبية على الأموال المحولة إلى البلدان المرسله للمهاجرين ؛
- ينبغي على البلدان المرسله والبلدان والمستقبله للمهاجرين ضمن أنظمة الهجرة، النظر في إنشاء أنظمة الضمان الاجتماعي للمهاجرين التي تسمح بتراكم فترات الإشتراك وتحويل الاستحقاقات؛
- ينبغي على البلدان المرسله للمهاجرين النظر في تبوع قنوات الاستثمار في المشاريع الفردية والمجتمعية، وتوفير حوافز لتحقيق أقصى قدر من التحويلات المالية؛
- تشجيع الخبرات والممارسات التي تهدف إلى تحسين استخدام المهاجرين العائدين لسد احتياجات العمل في البلدان الأصلية من أجل تعزيز القطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم؛

٧٤- اكتساب المهارات هو مكسب كبير للهجرة الدولية، ومن أجل تعظيم مساهمتها في التنمية:

- ينبغي على البلدان المستقبله النظر في إنشاء نظم لاعتماد المهارات التي اكتسبها العمال المهاجرون؛
- ينبغي على البلدان المستقبله النظر في تنظيم ودعم برامج للمهاجرين الراغبين في العودة إلى بلدانهم الأصلية، وقد تشمل هذه البرامج التدريب على خدمات التوظيف العامة في البلدان المرسله، والتدريب على البحث عن عمل للمهاجرين العائدين، والتدريب على إقامة المشروعات، ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم إنشاء علاقات تجارية مع الجهات الاقتصادية في البلدان المستقبله للمهاجرين؛

٧٥- الخبرات الاجتماعية، والمالية والبشرية، المتراكمة للمهاجرين العرب هي أحد الأصول الرئيسية للتنمية، ومن أجل تحقيق أفضل استفادة منها:

- ينبغي على البلدان المستقبله تشجيع الأنشطة عبر الحدود الوطنية للمهاجرين ، من خلال تقديم الحوافز الضريبية، والدعم المالي والتكنولوجي والإداري؛

- ينبغي إنشاء سجل هذه الأنشطة لتشجيع المقارنة؛
- وينبغي على البلدان المرسله للمهاجرين أيضاً أن تشجع مثل هذه الأنشطة عبر الحدود الوطنية من خلال تقديم الحوافز وغيرها من أشكال الدعم؛
- وبغية تشجيع مساهمة المهاجرين عبر الحدود الوطنية، ينبغي على البلدان المرسله للمهاجرين إقرار وضمان تمتعهم الكامل بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

٧٦- تلبية المهاجرين الدوليين ذوي المهارات العالية للمتطلبات الجوهرية للعمل في بعض القطاعات والمهن في البلدان المستقبلية؛ من أجل تجنب الآثار الضارة لهجرة ذوي المهارات العالية وتعظيم مساهماتهم الإيجابية:

- يجب على البلدان المستقبلية للمهاجرين إجراء دراسات دورية حول توقعات الطلب في أسواق العمل الخاصة بها، والتي تسمح بالتالي للبلدان المرسله للمهاجرين بصياغة سياسات التعليم والتدريب المناسبة؛
- إقامة روابط ملائمة يمكن أن تعزز إدارة هجرة العمالة الماهرة، وهذا يشمل آليات تحقيق التوافق المباشر للعمالة، وتوفير معلومات عن سوق العمل، وتعزيز التدريب والتعليم؛ ويمكن لهذه التوقعات أيضاً أن تشكل قواعد للتعاون بين البلدان المرسله والمستقبلية للمهاجرين؛
- ينبغي على البلدان المستقبلية للمهاجرين التعاون في إنشاء سجلات للمهاجرين ذوي المهارات العالية الذين يمكن إستدعائهم للمساهمة في التنمية في بلدانهم الأصلية؛
- ينبغي على البلدان المستقبلية للمهاجرين النظر في دعم المؤسسات الجامعية والبحثية في البلدان المرسله لهم، والتي ينبغي أن تسمح بزيادة عدد الخريجين بحيث يمكن أن تلبى الطلب الداخلي والخارجي على الأيدي العاملة، ويجب أن يسمح هذا الدعم أيضاً بتحسين شروط وظروف العمل، والرضا الوظيفي، الذي من شأنه أن يؤدي إلى تقليل أعداد الراغبين في الهجرة؛
- وينبغي إجراء بحوث للتأكد من جدوى عودة الأدمغة المهاجرة إلي الدول العربية؛

٧٧- مكافحة المنهجية لجميع أشكال كره الأجانب، وخاصة ضد المهاجرين العرب وكذلك ضد المهاجرين في المنطقة العربية؛

٧٨- مكافحة تهريب والإتجار بالبشر وفقاً لأحكام اتفاقية باليرمو سنة ٢٠٠٠ بشأن الجريمة عبر الحدود والبروتوكولين الملحقين بها لمكافحة التهريب والإتجار؛

٧٩- تحسين التعاون بين الدول والتعاون بين الشركاء لضمان التدفق المنظم للهجرة والتقليل من اللجوء والهجرة غير النظامية؛

٨٠- النظر في برامج ما قبل المغادرة لتوعية وأعداد المهاجرين المحتملين لرحلة الهجرة، وتحذيرهم من التهريب والإتجار في البشر؛

٨١- إدراج الهجرة في صلب سياسات التنمية الوطنية وفي أجندة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٨٢- تشجيع التصديق على جميع الاتفاقيات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان وحقوق العمل المتعلقة بالمهاجرين، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (١٩٩٠) واتفاقية العمالة المنزلية لمنظمة العمل الدولية (٢٠١١)؛

٨٣- إعداد وتحليل ونشر المعلومات الإحصائية الدورية بشأن الهجرة الدولية وذلك لصياغة وتنفيذ السياسات على أساس من الأدلة والبحوث ذات الصلة؛

٨٤- دعم التعاون بين الدول المرسلة والمستقبلة لضمان التدفق المنظم للهجرة والحد من الهجرة غير النظامية، وتكثيف التوعية بمخاطر الهجرة غير النظامية والتحذير من شبكات التهريب والإتجار بالبشر؛

المصدر: جامعة الدول العربية ومؤسسات اقليمية اخرى. 2013. تحديات التنمية والتحويلات السكانية في عالم عربي متغير، اعلان القاهرة، المؤتمر الاقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية، (برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد عام 2014)، 24-26 يونيو/حزيران.

http://arabstates.unfpa.org/webdav/site/as/shared/docs/2013_Cairo_Declaration_Arabic.pdf